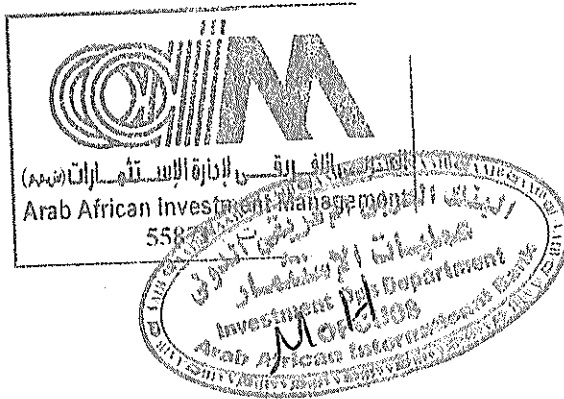


نشرة إكتتاب

صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي " جارد "

لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي



محتويات نشرة الاكتتاب

تعريفات هامة	البند الأول :
مقدمة و احكام عامة	البند الثاني :
تعريف و شكل الصندوق	البند الثالث :
هدف الصندوق	البند الرابع :
مصادر اموال الصندوق و الوثائق المصدرة منه	البند الخامس :
السياسة الاستثمارية للصندوق	البند السادس :
المخاطر	البند السابع :
اداء الصندوق ونشر ملخص تقرير الاداء	البند الثامن :
نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة	البند التاسع :
اصول و موجودات الصندوق وإمسك السجلات	البند العاشر :
عشر: الجهة المؤسسة للصندوق ومجلس إدارتها والإشراف على الصندوق	البند الحادي :
مراقب حسابات الصندوق	البند الثاني عشر :
مدير الاستثمار	البند الثالث عشر :
شركة خدمات الادارة	البند الرابع عشر :
أمين الحفظ	البند الخامس عشر :
الاكتتاب في الوثائق	البند السادس عشر :
جماعة حملة الوثائق	البند السابع عشر :
الجهة المسؤلة عن تلقي الاكتتاب واسترداد و شراء الوثائق	البند الثامن عشر :
التقييم الدوري لأصول الصندوق	البند التاسع عشر :
الإفصاح الدوري عن المعلومات	البند العشرون :
ارباح الصندوق و التوزيعات	البند الحادي والعشرون :
انهاء الصندوق و التصفية	البند الثاني والعشرون :
الاعباء المالية	البند الثالث والعشرون :
الاقتراض بضمان وثائق الاستثمار	البند الرابع والعشرون :
اسماء و عناوين مسئولو الاتصال	البند الخامس والعشرون :
اقرار الجهة المؤسسة و مدير الاستثمار	البند السادس والعشرون :
قنوات تسويق وثائق الاستثمار	البند السابع والعشرون :
أحكام عامة	البند الثامن والعشرون :
	البند التاسع والعشرون :
	البند الثلاثون :

البند الأول : تعريفات هامة

الهيئة :

الهيئة العامة للرقابة المالية

القانون :

القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته.

اللائحة التنفيذية :

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 135 لسنة 1993 وتعديلاتها، والقرارات المكملة لها.

صندوق الاستثمار :

هو وعاء استثماري مشترك يهدف الى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة في نشرة الاكتتاب و يديره مدير استثمار مقابل اتعاب .

صندوق الاستثمار المفتوح :

هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق استثمار جديدة، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة، بمراعاة العلاقة بين رأس مال الصندوق وحجمه وعلى النحو الوارد بالمادة (142) من اللائحة التنفيذية، ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة الى قيده في البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات.

الصندوق :

صندوق البنك العربي الافريقي الدولي " جارد " لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي منشأ وفقاً لأحكام قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية .

الجهة المؤسسة للصندوق :

البنك العربي الافريقي الدولي و الذي تأسس في مصر عام 1964 بقانون خاص رقم 45 لسنة 1964 ومركزه الرئيسي: - 5 ميدان السراى الكبرى - جاردن سيتي - القاهرة بهدف تقديم نطاق واسع من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات على حد سواء .

لجنة الاشراف :

اللجنة التى تم تعيينها من مجلس ادارة الجهة المؤسسة ويفوضها فى الاشراف على الصندوق و القيام بالمهام المذكورة فى البند الحادى عشر من النشرة.

حصة البنك المؤسس فى الصندوق :

هو قيمة الوثائق التي تم الاكتتاب فيها فى الصندوق من قبل البنك العربي الافريقي الدولي عند فتح باب الاكتتاب ويجب الا يقل عن 2 % من حجم الصندوق او ما يعادلها بالعملة الاجنبية.

نشرة الاكتتاب العام :

هى الدعوة الموجهة الى الجمهور للاكتتاب العام فى وثائق الاستثمار التى يصدرها صندوق البنك العربي الافريقي الدولي والمعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم 435 بتاريخ 25 /8/ 2016 والمنشورة فى صحيفتين يوميتين صباحيتين مصريتين واسعتى الانتشار.

اكتتاب عام

طرح أو بيع وثائق الاستثمار من قبل الجهة المؤسسة للصندوق ويفتح باب الاكتتاب العام بعد مضي اسبوعين من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب فى جريدتين يوميتين صباحيتين مصريتين واسعتى الانتشار.

وثيقة الاستثمار :

ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة فى صافي قيمة اصول الصندوق، ويشارك مالكو الوثائق فى الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق.

القيمة الاسمية للوثيقة :

10 جنيه مصري (عشرة جنيهات مصرية)

صافي قيمة الوثيقة :

يقصد بها القيمة التى يتم تحديدها على اساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة اصول الصندوق والتى يتم احتسابها بنهاية كل يوم عمل مصرفى والتى سيتم الاعلان عنها فى اول ايام العمل المصرفى من كل أسبوع فى جريدة يومية صباحية واسعة الانتشار فضلاً عن الاعلان عنها طوال ايام العمل المصرفى داخل فروع البنك

3

استرداد الوثائق :

هو حصول صاحب الوثيقة (أو الموكل عنه قانونا) علي كامل قيمة او جزء من الوثيقة / الوثائق التي تم الإكتتاب فيها أو المشتراه وفقا للقيمة المعلنة والمحسوبة وفقا لنصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لاصول الصندوق بنهاية يوم تقديم طلب الاسترداد وذلك حتى الساعة الثانية عشر ظهرا في نهاية يوم العمل المصرفي الاخير من كل أسبوع (في مصر) من كل شهر وذلك بناءا على الطلب المقدم من المستثمر وذلك طبقا للشروط المحددة بالبند رقم (18) من النشرة وذلك من خلال البنك متلقى الاكتتاب وهو البنك العربي الافريقي الدولي وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية .

اتفاقيات إعادة الشراء :

اتفاقيات تتم بين مالك أذن الخزانة وطرف آخر يرغب في استثمار سيولته النقدية في أذن الخزانة لمدة محددة وذلك بهدف شراء الورقة المالية من المالك الأصلي بغرض إعادة الشراء له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة وعادة ما يكون طرفي اتفاقيات إعادة الشراء هما الصندوق وأحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري .

المصاريف الادارية:

هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سدادها مقابل فوائد فعلية مثل مصاريف الاعلان والنشر ومصاريف الجهات الرقابية والجهات السيادية ومراجعتها من مراقب الحسابات في المراجعة الدورية طبقا لما هو موضح بالبند رقم (23) الخاص بالأعباء المالية.

البند الثاني : مقدمة واحكام عامة

- يعتزم البنك العربي الإفريقي الدولي انشاء صندوق استثمار يتم استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الاستثمارية للصندوق (بند رقم 6) وفقا لأحكام قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية .
- يلتزم البنك بموجب القانون المشار اليه بتعيين مدير استثمار تكون لديه الخبرة والمقدرة لإدارة استثمارات وأصول الصندوق .
- لا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار إلا بعد اتخاذ الاجراءات المقررة قانونا طبقا لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية و بعد صدور موافقة من الادارة المختصة بالهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك اعتماد محضر اجتماع جماعة حملة الوثائق اذا تطلب التعديل ذلك .
- في حالة نشوب أي خلاف فيما بين البنك العربي الإفريقي الدولي ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، إذا لم تفلح الطرق الودية يكون عن طريق التحكيم وفقا لقواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي علي أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي "اللغة العربية" .
- أن الاكتتاب في وثائق استثمار الصندوق يعد قبولا لجميع بنود هذه النشرة .
- هذه النشرة هي دعوة للاكتتاب العام لشراء وثائق الصندوق .
- تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات و بيانات مدققة و مراجعة من قبل البنك ومدير الاستثمار ومراقب الحسابات وتحت مسئوليتهم .
- تلزم لجنة الإشراف بتحديث نشرة الاكتتاب كل عام، على انه في حالة تغيير أي من البنود المذكورة في النشرة، فيجب اتخاذ الإجراءات المقررة قانونا طبقا لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية على الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقا لاختصاصاتها الواردة بالبند الحادي عشر بالنشرة على أن يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات. يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة .
- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر و علي الأخص الاحكام الواردة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

البند الثالث : تعريف وشكل الصندوق

اسم الصندوق :

صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي " جارد " لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي

الشكل القانوني للصندوق :

صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي " جارد " لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي هو أحد الانشطة المرخص للبنك العربي الإفريقي الدولي مزاولتها وفقا لأحكام قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 واللائحة التنفيذية و بموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم 191/3 بتاريخ 2015/8/12 و ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 730 بتاريخ 2016/8/28 علي انشاء الصندوق

نوع الصندوق :

صندوق مفتوح ذو عائد يومي تراكمي .

مقر الصندوق :

يكون مقر صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي " جارد " لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي هو 5 ميدان السراي الكبرى - جاردن سيتي - القاهرة.

حجم الصندوق :

يصدر الصندوق 5,000,000 (خمسة مليون) وثيقة وتبلغ القيمة الاسمية للوثيقة الواحدة 10 (عشرة) جنيهات مصرية

تاريخ الموافقة الصادرة للصندوق من البنك المركزي المصري :

موافقة البنك المركزي المصري رقم 191/3 بتاريخ 2015/8/12 والتي تم تجديدها بتاريخ 2016/08/11

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة :

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 730 بتاريخ 2016/12/7

تاريخ بدء مزاولة النشاط :

يبدأ الصندوق نشاطه من تاريخ صدور الترخيص له من الهيئة العامة للرقابة المالية .

السنة المالية للصندوق :

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير و تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، علي أن تشمل السنة الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتي تاريخ انتهاء السنة المالية التالية.

مدة الصندوق :

مدة الصندوق :25 عاماً تبدأ من تاريخ 2016/12/07.

عملة الصندوق :

العملة التي تصدر بها الوثائق هي الجنيه المصري و تعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول و الخصوم للصندوق و إعداد الميزانية و القوائم المالية للصندوق ، و كذا عند الإكتتاب في وثائق الصندوق أو الشراء أو الإسترداد و عند التصفية للصندوق .

المستشار القانوني للصندوق :

المكتب: عاطف الشريف للاستشارات القانونية

الدكتور / عاطف الشريف

العنوان : 2 أحمد راغب - جاردن سيتي - أمام السفارة البريطانية

التليفون : 27927056 - 27927057

أمين الحفظ :

بنك مصر

العنوان : 151 شارع محمد فريد - عابدين - القاهرة

لجنة الاشراف علي الصندوق :

اللجنة التي يفوضها مجلس ادارة الصندوق في الاشراف على الصندوق والقيام بالمهام المذكورة في البند (11) من النشرة .

البند الرابع : هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء استثماري يوفر الاستثمار في كل من الاسهم وأدوات الدخل المالية ذات العائد الثابت مع الأخذ في الاعتبار حماية قيمة الوثائق المشتراة شهريا بعد عام من تاريخ كل اكتتاب / شراء في الصندوق من خلال استثمار الغالبية العظمى من الاموال المستثمرة في أدوات العائد الثابت، واتباع سياسة المفاضلة ما بين الاستثمار في الاسهم المدرجة في البورصة المصرية وأدوات الدخل المالية ذات العائد الثابت على ألا تزيد نسبة الاستثمار في الاسهم عن 25 % من إجمالي حجم الصندوق. طبقا لألية حماية رأسمال الموضحة بالبند الخاص بالسياسة الاستثمارية من هذه النشرة، ويسمح بالشراء والاسترداد الاسبوعي طبقا للبند (18) من هذه النشرة.

البند الخامس : مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

حجم الصندوق المستهدف اثناء فترة الاكتتاب :

50,000,000 جنيه مصري (خمسون مليون جنيه مصري) عند التأسيس مقسمة علي عدد 5,000,000 (خمسة مليون) وثيقة ، قيمة الوثيقة

الاسمية (عشرة جنيهات) .

- يجوز زيادة حجم الصندوق بدون حد اقصى في ضوء المبلغ الختصاص

أ- المبلغ المجنب من الحجة المؤسسة لحساب الصندوق :

- تلتزم الجهة المؤسسة بتجنيب مبلغ يعادل (2%) من حجم الصندوق، بعد اقصى خمسة ملايين جنيهه يجوز زيادته في حالة رغبة مؤسس الصندوق وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 58 لسنة 2018 والمعدل بالقرار رقم رقم 156 لسنة 2021، بعد الحصول على موافقة الهيئة.
- يصدر مقابل المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وثائق يتم تجنيبها ولا يجوز التصرف فيها الا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة وفقاً للضوابط التالية:
- يكون ذلك بنقل ملكية الوثائق محل التعامل للغير ممن تتوافر فيهم ذات شروط المؤسسين المنصوص عليها بالقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن
- لا يجوز لمؤسسي صناديق الاستثمار بكافة اشكال تأسيسها إجراء ذلك التصرف قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين مالتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ التأسيس ، و يلتزم الصندوق باتخاذ إجراءات اثبات ملكية الوثائق محل التصرف بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة
- يتعين أن يتضمن الاتفاق بين البائع والمشتري قيمة الوثيقة الصادرة عن شركة خدمات الإدارة كسعر استرشادي في تاريخ التعاقد بخلاف قيمة المعاملة المتفق عليها - ان اختلفت -
- يحق للجهات المؤسسة استرداد الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح - متى تحققت -

عدد الوثائق وطبيعتها :

يصدر الصندوق عند التأسيس 5,000,000 وثيقة (خمس مليون وثيقة) يكتب البنك في 500,000 وثيقة (خمسمائة الف وثيقة) بمبلغ 5,000,000 جنيه مصري (خمس مليون جنيه مصري) و يطرح الباقي علي الجمهور للإكتتاب العام و تقيد بإسم المكتتب في دفاتر و سجلات خاصة طرف البنك متلقي الاكتتاب وطلبات الشراء والاسترداد وهو البنك العربي الافريقي الدولي ، بما لا يخل بدور شركة خدمات الادارة بادارة سجل حملة الوثائق الذي يعد قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.

القيمة الاسمية للوثيقة :

القيمة الاسمية للوثيقة 10 جنيهات مصرية .

حقوق الوثائق :

تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق تتساوي مع مثيلاتها من الوثائق الأخرى. وتخول الوثائق لحاملها حقوقاً متساوية قبل الصندوق و يشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق و كذلك الأمر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية و لا يجوز تداول حقوق الوثيقة بالشراء و البيع بين أصحابها. ويجب علي مدير الاستثمار أن يحتفظ بجزء من أمواله في صورة سائلة بحيث لا تقل عن 5 % من صافي أصول الصندوق طبقاً للسياسة الاستثمارية وذلك للحفاظ علي درجة المخاطر المرتبطة بمحففظته وللوفاء بطلبات الإسترداد وبطبيعة الصندوق تستثمر في قنوات إستثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلي نقدية عند الطلب .

البنك متلقي الاكتتاب وطلبات الشراء والاسترداد:

البنك العربي الافريقي الدولي وجميع فروع المنتشرة في جمهورية مصر العربية .

البند السادس : السياسة الإستثمارية للصندوق

إستراتيجية الاستثمار ومدة حماية رأس المال:

يتمتع الصندوق بسياسة استثمارية تهدف الى حماية رأس المال المستثمر في الصندوق طبقاً لقيمة الوثيقة وقت الاكتتاب / الشراء (شرط عدم استرداد قبل مرور عام على الاكتتاب / الشراء) مع إمكانية تحقيق عائد متوسط على الاموال المستثمرة وذلك بعد مرور عام من تاريخ اكتتاب شراء حامل الوثيقة في الصندوق من خلال اتباع الية حماية رأس المال المشار اليها في هذا البند، مع استثناء الوثائق المشتراة خلال العام الاخير من عمر الصندوق من ضمان رأس المال

- يحتفظ مدير الاستثمار بعد ادنى من السيولة بنسبة 5 % من صافي أصول الصندوق يتم استثمارها في ادوات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل الي نقدية عند الطلب

- يُقوم مدير الاستثمار باعداد دراسات عن اوضاع الاقتصاد الكلى وما يتعلق بها من سياسات نقدية ومالية وتطور أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لتحديد نوعية وتوقيت الاستثمارات وتوزيعها بأوزان تتناسب مع الأداء المتوقع لها ، وسيتم حماية رأس المال عن طريق السياسة الاستثمارية مع التزام مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الاستثمارية التى وردت فى قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية وفى هذه النشرة .

يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية عند استثمار أموال الصندوق :

أ- ضوابط استثمارية عامة :-

- أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة فى نشرة الإكتتاب
- ان تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة فى نشرة الاكتتاب.
- أن تأخذ قرارات الإستثمار فى الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
- لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز إستخدام أصول الصندوق فى أى إجراء أو تصرف يؤدي الى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
- يجوز لمدير الاستثمار البدء فى استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب فى الابداعات البنكية لدى احد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
- تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وبالجنه المصري.
- الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لادوات الدين المستثمر فيها والمحدد ب (BBB-) وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014 وتلتزم لجنة الاشراف عبي الصندوق بناءا على تقرير مدير الاستثمار بالافصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير فى التقييم الائتماني للسندات او صكوك التمويل المستثمر فيها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014

ب - النسب الاستثمارية :

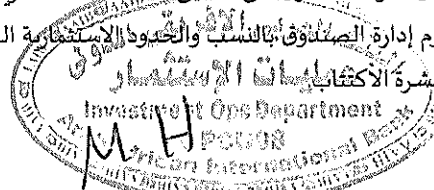
1. إمكانية استثمار حتى 25 % من الأموال المستثمرة فى الصندوق فى شراء اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .
2. ألا تزيد نسبة ما يستثمر فى شراء أوراق مالية لشركة واحدة عن 10% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
3. إمكانية استثمار حتى 25% من الأموال المستثمرة فى الصندوق فى شراء سندات الخزنة
4. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى شراء سندات الشركات عن 20% من الأموال المستثمرة فى الصندوق مع الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني المعمول به وفقا للهيئة العامة للرقابة المالية وهو-BBB على أن يكون صادر من إحدى شركات التصنيف الائتماني المرخص لها من الهيئة.
5. امكانية شراء وثائق الاستثمار فى صناديق الاستثمار الأخرى باستثناء الصناديق المحلية التى يشترك مدير الاستثمار فى إدارتها ماعدا الصناديق النقدية على ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن 20% من أمواله و بما لا يجاوز 5% من أموال كل صندوق تستثمر فيه
6. إمكانية استثمار حتى 90% من الأموال المستثمرة فى الصندوق فى شراء اذون الخزنة.
7. ألا تقل الاموال المستثمرة فى سندات واذون الخزنة و الاسهم ووثائق صناديق الاستثمار مجتمعين عن 20% من استثمارات الصندوق

ج - آلية حماية رأس المال :

يتمتع مدير الاستثمار بسياسة استثمارية تهدف الى حماية رأس المال المستثمر وذلك عن طريق تخصيص جزء لا يتعدى 25% من أموال الصندوق للاستثمار فى الاسهم المقيدة بالبورصة المصرية ويتم الاحتفاظ بباقي الاموال فى أدوات الدخل الثابت ، على ان يتم تحويل الاموال المستثمر فى الاسهم الى أدوات الدخل الثابت اذا ما حققت انخفاض يبلغ 20% من القيمة المشتراه بها ، وفى جميع الاحوال سيتم تحويل أى زيادة فى قيمة الاموال المستثمرة فى الاسهم الى أدوات الدخل الثابت بما يحافظ على نسبة الحد الأقصى المستثمر فى الاسهم

الضوابط الاستثمارية فى ضوء احكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال .

- 1- يجب ان تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة فى نشرة الاكتتاب.
- 2- يجب ان تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة فى نشرة الاكتتاب



- 3- يجب ان تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
- 4- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- 5- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر على 20% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- 6- عدم جواز تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة. ووفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.
- 7- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من صافي أصول الصندوق.
- 8- لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
- 9- لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
- 10- عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على 15% من حجم التعامل اليومي للصندوق ، وبمراعاة حكم البند 6 من هذه المادة.

البند السابع : المخاطر

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها قد يعرض رأس المال إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها والتي من بينها احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر تبعاً لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية (المحلية والدولية) وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق ، لذلك يجب على كل من يريد أن يستثمر أمواله في صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي " جارد " لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي تقدير احتمال تحقق أي من هذه المخاطر ، ومن ثم بناء قراره باستثمار أمواله في الصندوق بناءً على ذلك .

المخاطر المنتظمة :

هذه المخاطر ناجمة عن الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية ويصعب التخلص منها أو التحكم فيها ولكن يمكن أن يقلل من تأثيرها بسبب اختلاف تأثير الأوراق المالية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وسوف يقوم مدير الاستثمار بمواجهة هذه المخاطر عن طريق توزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة ذات العائد الثابت أو المتغير بالإضافة إلى ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من أموال الصندوق بما لا يتجاوز 20% من الأوراق المالية التي تصدرها الشركة .

المخاطر غير منتظمة:

و هي مخاطر الاستثمار في ورقة مالية معينة لجهة ما ، وبسبب أي ظروف تحدث قد تعجز هذه الجهة عن سداد التزاماتها . وسوف يقوم مدير الاستثمار باستثمار غالبية الأموال في أدوات الدين قصيرة الأجل الصادرة عن الحكومة المصرية لتفادي حدوث مثل هذه المخاطر .

مخاطر تغير أسعار الفائدة :

وهي المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار الفائدة على الأوراق المالية مما ينتج عنه تغير في أسعارها إيجاباً أو سلباً نتيجة انخفاض أو ارتفاع أسعار الفائدة .

وسوف يقوم مدير الاستثمار بتنويع الاستثمارات في الأدوات المالية ذات العائد الثابت أو المتغير بمختلف الاستحقاقات وذلك للاستفادة من أعلى عائد ممكن . وتجدر الإشارة إلى أن مدير الاستثمار من ذوي الخبرة الكبيرة ويتخذ قراراته الاستثمارية بناءً على تحليلات أداء الشركات ومختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية للأسواق أو الأوراق المالية المستثمر فيها ، مما يؤهله لاتخاذ القرارات المناسبة لتغيرات السوق .

مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملة الأجنبية :

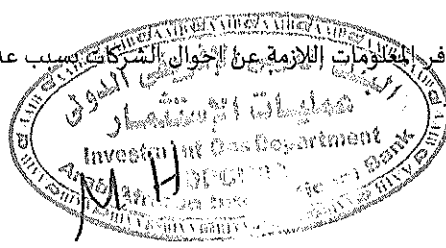
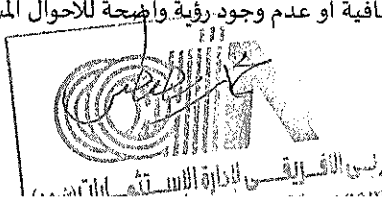
تقلبات أسعار العملة قد تؤثر على قيمة الأدوات المقيدة بالعملة الأجنبية وحيث أن عملة الصندوق بالجنيه المصري كما أن كافة استثمارات الصندوق ستكون بالعملة المصرية فإن تلك المخاطر قد تكون منعدمة .

مخاطر عدم التنوع :

وهي المخاطر المرتبطة بتركيز الاستثمار في عدد محدود من القطاعات مما يزيد من درجة المخاطرة في حالة انخفاض أسعارها .
وتنص صناديق الاستثمار بتنوع استثماراتها في مختلف الأوراق المالية والقطاعات حيث أن اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 تنص على ألا يزيد الاستثمار في شركة واحدة عن 15% من إجمالي أموال الصندوق .

مخاطر المعلومات :

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة عن إخوان الشركات بسبب عدم شفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية للسوق بسبب عوامل غير معروفة



وجدير بالذكر ان الصندوق سوف يستثمر امواله في الاسواق التي تتمتع بدرجة عالية تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة وتنوع الاستثمارات بحيث يحقق التوازن بين المخاطر والعائد .

مخاطر الارتباط :

هي ارتباط اسعار الاوراق المالية ببعضها في احد القطاعات بحيث قد يؤدي انخفاض سعر احد الاوراق المالية الى انخفاض اسعار بعض او كل الاوراق المالية في نفس القطاع او في قطاعات اخرى .
كما تنص سياسة استثمار الصندوق على ان الاستثمار في اى قطاع من القطاعات لا يتجاوز 25% من حجم اموال الصندوق الموجهة للاسهام مما قد يحقق تنوع في الاستثمارات ويقلل من حجم هذه المخاطر .

مخاطر تغيير اللوائح والقوانين :

وهي المخاطر الناجمة عن تغيير بعض القوانين واللوائح في الدول المستثمر فيها وقد تؤثر بالسلب او بالاييجاب على بعض قطاعات الاوراق المالية ما قد يؤثر على اسعار تلك الاوراق المالية .
ومما يقلل من حجم هذه المخاطر هو دراسة مدير الاستثمار لتلك التغيرات والتأقلم معها ومحاولة الاستفادة منها .

مخاطر التقييم

وهي المخاطر التي تحدث عند تقييم صافي قيمة الوثيقة . وتتولى شركة خدمات الادارة تقييم قيمة الوثيقة يوميا طبقا للمعايير المحددة بالاحكام المنظمة لذلك ويتم مراجعتها من مراقبي حسابات الصندوق وهما من المكاتب ذوى الخبرة في مجال المراجعة مما يقلل من حجم هذه المخاطر .

مخاطر العائد

الجدير بالذكر بانه يمكن للصندوق عدم تحقيق اى عائد للمستثمر بعد مرور عام من اكتتاب المستثمر في وثائق الاستثمار وذلك اذا خسر الصندوق الجزء المستقطع من اموال الصندوق المستثمرة في الاسهم .

البند الثامن : أداء الصندوق ونشر ملخص تقرير الاداء

- 1- يلتزم البنك العربي الافريقي الدولي بنشر ملخص واف للتقارير المالية طبقا للمادة (6) من القانون 95 لسنة 1992 و هي التقارير النصف سنوية و القوائم المالية السنوية و تقرير مراقب الحسابات عنها في جريدتين يوميتين صباحيتين مصريتين واسعتي الانتشار بشرط ان تصدر إحداهما علي الاقل باللغة العربية .
- 2- يلتزم البنك العربي الافريقي الدولي ومدير الاستثمار بموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية ببيانات اسبوعية كافية عن الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها طبقا للقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال .
- 3- تقوم شركة خدمات الادارة بإعداد قوائم مالية في نهاية كل سنة مالية وإصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية، كما يتم إعداد تقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله على أن تتضمن تلك التقارير القوائم المالية للصندوق مصدقا على ما ورد بها من مراقب الحسابات.
- 4- يتم موافاة الهيئة كل ستة أشهر بتقارير عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله معتمدة من مراقب حسابات الصندوق خلال الشهر التالي لإصدارها، وسوف تتضمن هذه التقارير القوائم المالية والبيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وفقاً لقواعد الإفصاح المشار إليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وطبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية
- 5- يلتزم كل من البنك ومدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة بموافاة الهيئة بصفة شهرية ببيان عن حجم الصندوق والمبلغ المجنب من البنك لحساب الصندوق وكذلك استثمارات الصندوق الشهرية طبقا لالية حماية رأس المال .

البند التاسع نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

هذا الصندوق يتيح للمصريين والأجانب سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين حق الاكتتاب (شراء) واثاق الاستثمار التي يصدرها الصندوق رغبة منهم في الاستفادة من مزايا الصناديق التي تحمي رأس المال مع السعي نحو تحقيق عائد على الاموال المستثمرة متناسب ودرجة المخاطر المرتبطة بمحفظة ، وعلى استعداد لتحمل المخاطر المرتبطة بالصندوق . ويجب ان يتوقع العميل عدم تحقيق عائد خلال فترة استثماره في الصندوق في حالة خسارة الجزء المستثمر في الاسهم (أو في حالة انخفاض العائد المقرر على السندات وأذون الخزنة، أو في حالة تحقيق الاسهم لخسارة تعادل العائد على ادوات الدخل الثابت) ولكن بدون خسارة المبالغ المستثمرة في الصندوق طبقا للشروط الواردة في هذه النشرة

على سبيل المثال :-

- المستثمر الراغب في تقبل درجة مخاطرة والتي تتمثل في عدم تحقيق عائد على رأس المال .
- شركات التأمين وصناديق المعاشات

- المستثمر الراغب في تنوع استثماراته في سوق المال .
- المستثمر الذي لا يفضل المجازفة ويرغب في استثمار جزء من أمواله في سوق الأسهم مع حماية رأس المال .

البند العاشر: أصول وموجودات الصندوق وإمساك السجلات

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة

- مع عدم الإخلال بأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية وطبقا للمادة (176) من لائحة قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، فإن أموال الصندوق و استثماراته وأنشطته ستكون مستقلة ومفزة عن أموال البنك العربي الأفريقي الدولي .

حقوق ورثة صاحب الوثيقة:

- طبقا لنص (المادة 152) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 فإنه لا يجوز لورثة حامل الوثيقة أو لدائنيه - بأية حجة كانت - ان يطالبوا بوضع الاختام علي دفاتر الصندوق أو ممتلكاته أو طلب فرز أو تخصيص أو تجنيب أو السيطرة على أصول الصندوق بأي صورة أو الحصول على حق اختصاص عليها أو ان يطلبوا قسمته أو بيع أمواله جملة لعدم امكان القسمة ، و لا يجوز لهم أن يتدخلوا بأي طريقة كانت في إدارة الصندوق .

حقوق حامل الوثيقة عند التصفية:

- يتم معالجتها طبقا للبند رقم (22) من هذه النشرة والخاص بإنهاء و تصفية الصندوق .

إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله

- يتولى البنك العربي الأفريقي الدولي بصفته متلقي الإكتتاب / الشراء والاسترداد أثبات تلك العمليات، عن طريق إمساك سجلات الكترونية يثبت بها ملكية وثائق الصندوق بما لا يخل بالدور الاصيل لشركة خدمات الادارة في امساك سجل حملة الوثائق، وكذلك الأرباح والمصروفات المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها الى المراجعة من قبل مراقبي حسابات الصندوق في نهاية كل فترة مالية نصف سنوية.
- كما يلتزم بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الالكترونية التي تعتمد عليها الهيئة .
- يقوم البنك بموافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الآلي (البريد الالكتروني) بالبيانات الخاصة بالمكتتبين و المشتركين و مستردي وثائق الصندوق والمنصوص عليها بالمادة (156) و المادة (158) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 .
- يقوم البنك بموافاة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل مصري بمجموع طلبات الشراء والاسترداد .
- تلتزم شركة خدمات الادارة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- للهيئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقا لاحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما .

أصول الصندوق

- لا يوجد أي أصول لدى الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ما عدا القدر المجنب والمكتتب فيه من البنك في الصندوق والبالغ 5 مليون جنيه مصري مقابل 500 ألف وثيقة بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للوثيقة الواحدة .

البند الحادي عشر: الجهة المؤسسة للصندوق ومجلس إدارتها والإشراف على الصندوق

أسس البنك العربي الأفريقي الدولي في مصر عام 1964 بقانون خاص رقم 45 لسنة 1964 ومركزه الرئيسي 5 ميدان السراي الكبرى القاهرة بهدف تقديم نطاق واسع من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات على حد سواء وبغرض القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية. ويمارس البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي وفروعه في كل جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات

هيكل مساهمين الجهة المؤسسة:

البنك المركزي المصري	مصري	49.37%
الهيئة العامة للاستثمار	كويتي	49.37%
مصرف الراجحي	عراقي	1%
وزارة مالية المملكة الأردنية الهاشمية	اردني	0.10%
البنك المركزي الجزائري	جوازي	0.06%

%0.05	سعودي	بنك الجزيرة جدة
%0.05		مساهمين اخرون وافراد

مجلس إدارة الجهة المؤسسة :

يتكون مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي الدولي من الاعضاء التالي اسماؤهم:

السيد الأستاذ / بدر محمد الحميضى	رئيس مجلس الادارة
الأستاذ / تامر وحيد الدين عبد الله بدوي	نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
الأستاذ / عدنان عبد الكريم محمد الصقر	عضو مجلس الإدارة
الأستاذة / سارة طارق الصانع	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / أحمد أشرف على كوشوك	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / محمد كريم غنام محمد	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / هشام سيد عبد الرازق الرزوقي	عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عمرو أحمد سميح طلعت عضو مجلس الإدارة

المفوض من مجلس إدارة الجهة المؤسسة للتعامل مع الهيئة:

لقد فوض مجلس إدارة الجهة المؤسسة الأستاذة / محاسن الحديدي- في التعامل مع الهيئة في كل الانشطة المتعلقة بالصندوق.

الصناديق الأخرى المنشأة من قبل الجهة المؤسسة:

قامت الجهة المؤسسة (البنك العربي الإفريقي الدولي) سابقا بتأسيس صناديق استثمار أخرى بيانها كالتالي :

- 1- صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي النقدي ذو العائد التراكبي بالجنيه المصري "جمان" وذلك بموجب ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وبموافقة البنك المركزي المصري في عام 2008.
- 2- صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي "شيلد" وذلك بموجب ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وبموافقة البنك المركزي المصري في عام 2006
- 3- صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت بالجنية المصري "جنور" وذلك بموجب ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وبموافقة البنك المركزي المصري في عام 2011

الممثل القانوني للجهة المؤسسة:

السيد الأستاذ / تامر وحيد الدين عبد الله بدوي - بصفته نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

اختصاصات مجلس إدارة الجهة المؤسسة في ضوء المادة (176):

يختص مجلس الإدارة بإختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية، ومن أهمها :-

- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقب حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.
- تشكيل لجنة الاشراف على الصندوق.
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته، ولا يجوز له إتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.

الالتزامات العامة للجهة المؤسسة:

1. الالتزام بتسويق الوثائق التي يصدرها الصندوق لعملائه من المؤسسات والشركات والافراد .
2. الالتزام بالاعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعه داخل جمهورية مصر العربية على أن يوضح في هذه الاعلانات المزايا النسبية التي تحفز العملاء على الاكتتاب في (أو شراء) وثائق الصندوق.
3. الالتزام بمعاملة الصندوق معاملة العميل الأولى بالرعاية خاصة عند اقراضه الأموال التي يحتاج إليها في ضوء الحدود المسموح بها قانوناً. وفي حالة عدم قدرة الجهة المؤسسة على توفير أقل سعر اقتراض في السوق يلتزم بعدم الاعتراض على اقتراض الصندوق من أحد البنوك الأخرى الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وعلى مدير الاستثمار العمل على توفير أقل سعر اقتراض في السوق للصندوق . طبقا للالتزامات والشروط المحددة بالبند (24) من هذه النشرة .

الالتزامات الخاصة للجهة المؤسسة وفقاً لللائحة التنفيذية:

- 1- الالتزام بأن تكون أموال الصندوق واستثماراته وإشطته مفرقة عن أموال الجهة المؤسسة وعليها أن تخصص للصندوق حسابات مستقلة عن الانشطة الأخرى للجهة المؤسسة أو ذائع العملاء وعليه إعمال تلك التفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق.

- 2- الالتزام بموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية بتقارير نصف سنوية عن أداء الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة معتمدة من مراقب حسابات الصندوق والإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق وذلك كله وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة العامة للرقابة المالية.
- 3- الالتزام بنشر ملخص وافٍ للقوائم المالية النصف سنوية و السنوية في صحيفتين يوميتين صباحيتين مصريتين واسعى الانتشار إحداها على الأقل باللغة العربية.
- 4- الالتزام بنشر سعر الوثيقة أسبوعياً في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الاعلان عنها في جميع فروع الجهة المؤسسة ويمثل ذلك السعر نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لاصول الصندوق طبقاً لإقفال اليوم السابق للنشر.
- 5- الالتزام بتوفير البيانات اللازمة لشركة خدمات الادارة لاعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق على أن تشمل تلك البيانات الواردة في المادة (167) من اللائحة التنفيذية حيث يعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية حملة الوثائق للوثائق المثبتة فيه.
- 6- الالتزام بالقيام بعمليات الاسترداد وبيع الوثائق طبقاً للمادة (158) من اللائحة التنفيذية .

لجنة الإشراف على الصندوق:

طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس إدارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة إشراف للصندوق تتوافر في أعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقاً لأحكام المادة (163) من اللائحة التنفيذية . ولا تكون قرارات تلك اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من مجلس إدارة البنك المؤسس للصندوق وتلتزم تلك اللجنة ببذل عناية الرجل الحرص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق وذلك دون الإخلال بمسئولية مجلس إدارة البنك المؤسس عن أعمال هذه اللجنة ،

وأسمائهم كالتالي:

الأستاذة / محاسن الحديدي رئيس لجنة الإشراف

الأستاذ / مجدي حسن عضو لجنة الإشراف - مستقل

الأستاذ / محمد الشربيني عضو لجنة الإشراف - مستقل

- وبذلك يقر كافة أعضاء لجنة الإشراف ومجلس إدارة الجهة المؤسسة بتوافر الشروط الواردة بالمادة (163) من اللائحة التنفيذية في السادة أعضاء لجنة الإشراف.

- كما تقوم هذه اللجنة بالإشراف على كلا من :- صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري "جمان" و صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي "شيلد" وصندوق البنك العربي الإفريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت بالجنيه المصري "جذور"

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

- تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئوليته وعزله علي ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الاكتتاب وأحكام هذه اللائحة .
- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها .
- تعيين أمين الحفظ .
- الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة .
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها شركة خدمات الادارة مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات.
- الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق .
- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق .
- تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة .
- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما .
- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (6) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .
- التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة .
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها شركة خدمات الادارة مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات .
- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (159) من اللائحة التنفيذية لقانون رقم 95 لسنة 1992 .

■ وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق

البند الثاني عشر: مراقب حسابات الصندوق

طبقاً لأحكام المادة (168) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (172) لسنة 2020 والذي نص على أنه يجوز مراجعة حسابات صناديق الاستثمار المنشأة من قبل الجهات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018 مراقب حسابات واحد من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكون مستقل عن كل من مدير الاستثمار أو أي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق.

وبناءً عليه فقد تم تعيين

السيد/ محمد إبراهيم فتح الله

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

سجل المحاسبين والمراجعين رقم 18860

سجل مراقب حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية 384

ويقر مراقب الحسابات وكذا لجنة الإشراف على الصندوق المسئولة عن تعيينه باستفائه لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار إليها بالمادة (168) من اللائحة

كما يلتزم مراقب الحسابات بالآتي :

- مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً مراقب الحسابات عن نتيجة مراجعتها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- إجراء مراجعة دورية كل ستة أشهر للقوائم المالية للصندوق وأعداد التقارير النصف سنوية عن مركزه المالي ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات مهمة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا مدى تماشي تلك القوائم المالية مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.
- إجراء فحص شامل علي القوائم المالية السنوية ونصف السنوية المعدة بواسطة شركة خدمات الإدارة وإعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً ما إذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المدعى عنها التقرير.
- يكون لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات ويلتزم بمعايير المراجعة المصرية وبإعداد تقرير بنتائج المراجعة.

البند الثالث عشر: مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه قانون رأس المال في وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة، تم التعاقد من قبل البنك العربي الأفريقي الدولي مع شركة العربي الإفريقي لإدارة الاستثمارات. تأسست شركة العربي الإفريقي لإدارة الاستثمارات كشركة مساهمة مصرية منشأة طبقاً لأحكام القوانين المصرية وخاضعة لأحكام القوانين المصرية ومقرها الرئيسي 2 شارع عبد القادر حمزة - مبنى كايرو سنتر - الطابق العاشر - جاردن سيتي وخاضعة لأحكام قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ومسجلة بسجل تجاري جنوب القاهرة رقم 55871 بتاريخ 2006/12/18 ومرخص لها بمزاولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية بترخيص رقم 404 بتاريخ 2007/6/13.

الشكل القانوني لمدير الاستثمار:

شركة العربي الإفريقي لإدارة الاستثمارات - مملوكة من قبل شركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة وهي ذراع الاستثمار للبنك العربي الإفريقي الدولي .

%89.5

%10.45

%0.05

شركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة

صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالبنك العربي الإفريقي الدولي

البنك العربي الإفريقي الدولي

يشغل الأستاذ / عمر العادل محمد منصب رئيس مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ / محمد مصطفى محمد منصب العضو المنتدب

ويمثل مجلس إدارة الشركة كل من:

السيدة الأستاذة / عمر العادل محمد عبد الفتاح

السيد الأستاذ / محمد مصطفى محمد

عضو مجلس إدارة

السيد الأستاذ / علي محمد لطفي الغنام

عضو مجلس إدارة

الدكتورة / مها مصطفى محمد

عضو مجلس إدارة

السيدة الأستاذة / شيرين فتحي فاضل

خبرات الشركة :

تدير شركة العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي "شيلد" وصندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي النقدي ذو العائد اليومي التراكبي بالجنبة المصري "جمان" و صندوق إستثمار البنك العربي الإفريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدين بالجنبة المصري "جنور" و صندوق استثمار "أفاق" للاستثمار في الأوراق المالية ذات العائد الثابت وصندوق شركة مصر للتأمين للدخل الثابت ذو المزايا التأمينية "استثمار وأمان" وصندوق استثمار شركة مصر للتأمين التكافلي النقدي بالجنبة المصري ذو العائد اليومي التراكبي المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وصندوق استثمار دياموند النقدي ذو العائد اليومي التراكبي وشركة صندوق استثمار بريق للفرص الاستثمارية و صندوق استثمار شركة مصر للتأمين النقدي بالجنبة المصري ذو العائد اليومي التراكبي - كل يوم ومحافظ مالية للأفراد والشركات والصناديق الخاصة (المعاشات) بواسطة مجموعة من المتخصصين في مجال إدارة صناديق الاستثمار و محافظ الأوراق المالية.

خبرات فريق العمل:

■ سبق أن عمل فريق العمل بكبرى شركات ادارة صناديق الاستثمار بمصر وبذلك فان لهم خبرة واسعة في ذلك المجال بمختلف أنواع الصناديق سواء الاسهم، النقدي، أدوات الدين (أدوات الدخل الثابت)، المحافظ المالية.

المراقب الداخلي لمدير الاستثمار: طبقا للمادة (183ك24) من الفصل الثاني من لائحة القانون 1992/95 والصادر بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 تم تعيين مراقب داخلي و هو :-

الأستاذ / هاني محسن ابراهيم

العنوان : 2 شارع عبد القادر حمزة - مبنى كايرو سنتر - الطابق العاشر - جاردن سيتي

تليفون : 27926825

التزامات المراقب الداخلي :

1- الاحتفاظ بملف لجميع شكاوي العملاء و بما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهة هذه الشكاوي التي لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها .

2- إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون و لائحته التنفيذية و القرارات الصادرة تنفيذا لهما، و علي وجه الخصوص مخالفة

القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق و ذلك إذا لم يتم مدير الاستثمار بإزالة اسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها .

مدير محفظة الصندوق : قامت الشركة بتعيين كلا من الأستاذ / منير غسان والأستاذة / شيماء النمر مديري محفظة الصندوق .

يضمن مدير الاستثمار للجهة المؤسسة للصندوق التالي :

■ إنه حاصل على ترخيص الهيئة رقم 404 بتاريخ 2007/6/13.

■ أنه يملك الخبرة الكافية لتحقيق اهداف الصندوق وفقاً للالتزامات المذكورة في هذه النشرة .

■ أن موظفيه لديهم الخبرة الكافية المطلوبة لتعظيم عائد الصندوق مع مراعاة الحفاظ على سيولته .

■ أنه يحتفظ بالملاءة المالية اللازمة لمزاولة نشاطه بما يحقق ضمان الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن .

ويلتزم مدير الاستثمار بالاتي :

1- بذل عناية الرجل الحرص في ادارته لاموال الصندوق وذلك على النحو المتوقع من شخص متخصص وصاحب خبره واسعه في هذا المجال لنفسه ولا لأي من مديريه او العاملين لديه على كسب ميزة من العمليات التي يجريها أو ان تكون له مصلحة من ايه نوع مع الشركات التي يتعامل على اوراقها المالية .

2- الاحتفاظ بحسابات مستقلة لإداره الاموال المستثمره في الصندوق عن باقي الصناديق التي يديرها تدون في دفاتر و سجلات منتظمه طبقا للقواعد والتعليمات التي تحددها الهيئة العامة للرقابة المالية .

3- بذل عناية الرجل الحرص على توزيع الصفقات التي تتم من خلال السوق على الصناديق التي يتولى ادارتها بطريقه عادله .

4- توزيع وتنويع الاستثمارات داخل الصندوق و ذلك لتوزيع المخاطر وبما يكفل تحقيق الجدوى او الاهداف الاستثمارية لاموال الصندوق .

5- عدم مزاوله اى اعمال مصرفيه باسم الصندوق ، وبصفه خاصه لا يجوز له اقراض الغير او كفالتة في لوفاء بديونه .

6- مراعاة مبادئ الأمانة والعدالة وحسن النية و الشفافيه في تعاملاته باسم الصندوق و لحسابه .

7- موافاه الهيئة العامة للرقابة المالية ببيانات كافيه عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله في الاستثمارات الاخرى طبقا للقواعد والارشادات الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال و ان يوافق على كل ما يخصه من الهيئة في هذا الشأن .

- كما يحظر على مدير الاستثمار ما يلي :

- 1- القيام بجميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يديره القيام بها .
 - 2- استثمار اموال الصندوق في وثائق صندوق اخر يقوم على ادارته ما لم يكن صندوق استثمار أسواق النقد أو الصناديق القابضة .
 - 3- نشر بيانات او معلومات غير صحيحة او غير كاملة او حجب معلومات او بيانات هامة .
 - 4- البدء في استثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه فيما عدا عوائد الايداعات البنكية عن الفترة من تاريخ بداية الاكتتاب حتي غلقه .
 - 5- الاقتراض الا لمواجهة طلبات الاسترداد طبقا للشروط الواردة بالمادة (160) من اللائحة التنفيذية والبند (24) من هذه النشرة
 - 6- إجراء أو اختلاق عمليات بهدف زيادة عمولات السمسرة أو غير ذلك من المصروفات و الاتعاب .
 - 7- الحصول له أو لمديره أو العاملين لديه علي كسب ميزة من العمليات التي يجريها .
 - 8- أن تكون له مصلحة من أي نوع في الشركات التي يتعامل علي أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره .
 - 9- إستخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة (فيما عدا صناديق الملكية الخاصة أو الصناديق العقارية أو صناديق
 - 10- شراء أوراق مالية غير مقيدة بالبورصة المصرية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة .
 - 11- تنفيذ العمليات من خلال أطراف مرتبطة دون افصاح مسبق للجنة الاشراف على الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك
- حجب تعارض المصالح (المادة 172)

لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مداره بمعرفة أى من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الإستثمار في صناديق أسواق النقد واستثمارات الصندوق القابض في الصناديق التابعة له .

- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من جماعة حملة الوثائق لأي من أعضاء لجنة الاشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوقافها المالية جزءاً من أموالها.
- يحظر على مدير الإستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التعديل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارات الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوقافها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.

- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراجعة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح ، العمل على توفير الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق .
- الالتزام بالافصاح عن أداء الصندوق ونشر ملخص تقارير الأداء .
- يلتزم مدير الاستثمار الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة ولجنة الاشراف وحملة الوثائق وذلك وفقا للمادة 8 من قرار مجلس ادارة الهيئة رقم 58 لسنة 2018

تعامل مدير الاستثمار والعاملين لديه على وثائق الصندوق

وفقا للمادة (183 مكرر 21) يجوز لمدير الإستثمار أن يستثمر أمواله في وثائق إستثمار الصندوق الذي يديره عند طرحها للإكتتاب، على أن يكون ذلك لحسابه الخاص وأن يلتزم ببيع هذه الوثائق المكتتب فيها وفقا للضوابط التالية :-

- 1- تجنب أي تعارض في المصالح عند التعامل على هذه الوثائق .
- 2- امساك سجل خاص لتعامل العاملين من قبل المراقب الداخلي بالشركة .
- 3- لا يجوز لمدير الاستثمار او المديرين والعاملين به التعامل على وثائق صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي ذو العائد التراكمي " جارد " بعد طرحه الا بعد الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق والتقدم للهيئة للحصول على موافقتها وفقا للضوابط الصادرة من مجلس ادارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014) .
- 4- يقوم مدير الاستثمار او أي من العاملين لديه او أي من الأطراف المرتبطة المعرفة بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتتب فيها او المشتراه والمصدرة من صناديق البنك بتقديم طلب الاسترداد للجهة متلقية طلبات الاسترداد قبل موعد تنفيذ طلب الاسترداد بفترتين استرداد على الأقل على ان تلتزم تلك الجهة بالأقل مدة تقديم الطلب عن فترتين استرداد حتى يتم تنفيذ طلب استرداد الوثائق المكتتب فيها بواسطة مدير الاستثمار بذات الشروط الواردة بالنشرة .

البند الرابع عشر: شركة خدمات الادارة

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام خدمات الادارة الى جهة ذات خبرة في هذا المجال فقد عهدت الجهة المؤسسة إلى مع شركة كاتليست لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (نون سابقاً) والكائنة في 44 شارع لبنان -المهندسين – الجزيرة والخاضعة لاحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بترخيص رقم (577) بتاريخ 2010/4/29 للقيام بمهام خدمات الادارة. وهي الشركة التي تتولى عمليات تسجيل حركة الشراء والاسترداد على وثائق الصندوق وتقييمها واحتساب صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى المهام الأخرى الواردة بالبند السادس عشر من النشرة. للقيام بمهام خدمات الادارة. ويمثلها أ / معزم محمد السيد صالح – العضو المنتدب ويتكون هيكل مساهمها على النحو التالي:

شركة/ كاتليست بارتنز القابضة	79.75%
البنك العربي الافريقي الدولي	20%
اجمال صغار مستثمرين	0.25%

ويتكون مجلس ادارتها على النحو التالي:

رامى كمال الدين عثمان	رئيس مجلس إدارة
معزم محمد السيد	العضو المنتدب
ماجي ماجد فوزي	عضو مجلس إدارة – ممثل عن شركة كاتليست بارتنز هولدينج ش.م.م
محمد علي عبد اللطيف ميتكيس	عضو مجلس إدارة – ممثل عن البنك العربي الافريقي الدولي
إبراهيم عبد الوهاب الزيني	عضو مجلس إدارة عضو مجلس ادارة من ذوي الخبرة.

استقلالية شركة خدمات الإدارة عن الأطراف ذات العلاقة

يقر كلاً من الجهة المؤسسة للصندوق وكذلك مدير الاستثمار ولجنة الاشراف المسؤولة عن تعيين شركة خدمات الإدارة بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار وتلتزم الشركة بجميع الالتزامات والضوابط الواردة باللائحة التنفيذية لقانون رقم 95 لسنة 1992 وكذلك قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (88) لسنة 2009 بتاريخ 2009/12/21.

وتلتزم شركة خدمات الادارة بما يلي

1. اعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الافصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وأخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
2. حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق يوميا.
3. قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار

4. إعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:

- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
- تاريخ القيد في السجل الآلي.
- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
- عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع الجهات متلقيه الاكتتاب في وثائق الصندوق المفتوح.

5. إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها للجنة الإشراف على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق المقيّد بالسجل المعد لذلك بالهيئة.

6. تمكين مراقب حسابات الصندوق في الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمره كما يلتزم بموافاتهم بالبيانات والايضاحات التي يطلبونها.

وفي جميع الاحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق.

البند الخامس عشر: أمين الحفظ

في ضوء ما نصت عليه المادة (165) من اللائحة التنفيذية للقانون وطبقاً للشروط المشار إليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (47) لسنة 2014 عليه فقد تم التعاقد مع بنك مصر كأمين حفظ للأوراق المالية المستثمر فيها من قبل الصندوق طبقاً للترخيص الصادر له من الهيئة لمباشرة نشاط أمناء الحفظ

ويقر أمين الحفظ ولجنة الإشراف المسئولة عن تعيينه وكذلك مدير الإستثمار بأن أمين الحفظ تتوافر فيه الضوابط المشار إليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (47) لسنة 2014.

التزامات أمين الحفظ:

- حفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- تقديم بياناً دورياً عن هذه الأوراق المالية للهيئة كل ثلاثة أشهر.
- تحصيل عوائد الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن.

البند السادس عشر: الاكتتاب في الوثائق

1- أحقية الاستثمار:

يجوز للمصريين و الاجانب سواء كانوا اشخاص طبيعيين او اعتباريين الإكتتاب في (شراء) وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.

2- البنك متلقى الإكتتاب:

يتم شراء وثائق الاستثمار او استرداد قيمتها من خلال البنك متلقى الاكتتاب و هو البنك العربى الافريقى الدولى وفروعه المنتشرة في جمهوريه مصر العربيه و خارجها.

3- الحد الأدنى والاقصى للإكتتاب في الصندوق:

الحد الأدنى للإكتتاب مائة وثيقة و لا يوجد حد اقصى للإكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق.

4- المدة المحددة لتلقى الإكتتاب:

يتم فتح باب الإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء 15 يوماً (خمسة عشر يوماً) من تاريخ النشر في صحيفتين يوميتين صباحيتين مصريتين واسعتى الانتشار لنشره الإكتتاب ولده شهرين ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مضي 10 أيام (عشرة أيام) من تاريخ فتح باب الإكتتاب وقبل مضي المدة المحددة اذا تمت تغطيه كامل قيمه الإكتتاب.

5- حامل الوثيقة:

هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بالإكتتاب في الوثائق خلال فترة الإكتتاب العام (المكتتب) أو شراء الوثائق فيما بعد.

6- القيمة الاسمية للوثيقة:

10 جنيهات مصرية (عشرة جنيهات مصرية).

7- **كيفية الوفاء بالقيمة البيعية :** يجب علي كل مكتب (مشتري) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقداً فور التقدم للاكتتاب أو الشراء ، ويتم الإكتتاب (الشراء) في وثائق إستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق في الحساب الخاص بالمستثمر لدى البنك العربي الإفريقي الدولي. على ان يتسلم المستثمر ايصال يبين قيمة الوثائق المكتتب فيها وعددها وسعر الوثيقة .

8- **مصاريف الاصدار:**

لا توجد هناك مصاريف للاصدار او الاكتتاب في الوثائق .

9- **طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار:**

تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الامر فيما يتعلق بصافي اصول الصندوق عند التصفية .

تغطية الاكتتاب

- إذا انتهت المدة المحددة للاكتتاب دون الاكتتاب في جميع وثائق الاستثمار التي تم طرحها جاز للصندوق تعديل قيمة الاموال المراد استثمارها بالاكْتفاء بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن 50% من مجموع الوثائق المصدرة و في هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها .
- يسقط ترخيص الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقاً للنقطة السابقة أو انخفض عدد الوثائق التي اكتتب فيها عن 50% و علي البنك الذي تلقي مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها طبقاً للمادة (157) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة (1992) .
- إذا ما زادت طلبات الإكتتاب في الوثائق عن عدد وثائق الإستثمار المطروحة والبالغه 5,000,000 (خمسة مليون) وثيقه وجب الرجوع الى الهيئه لزيادة حجم الصندوق مع مراعاة ضوابط الهيئه وكذلك حكم المادة (157) من الفصل الثاني من لائحة القانون وذلك في حدود 50 مثل المبلغ المجنب من البنك لحساب الصندوق طبقا لموافقة البنك المركزي المصري .
- إذا زادت طلبات الإكتتاب في الوثائق المطروحة عن 50 مثل عدد الوثائق المكتتب فيها من البنك في الصندوق ' يتم توزيع الوثائق المطروحة على المكتتبين كل بنسبة ما إكتتب به . وتجبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين .
- يتم الاكتتاب / الشراء في وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق في الحساب الخاص بالعمل (المكتتب / المشتري) يسجل حملة الوثائق لدي شركة خدمات الادارة و يعتبر قيد اسم صاحب الوثيقة في سجلات البنك بمثابة إصدار لها علي أن يتم موافاة العميل بأشعار يبين سعر الوثيقة و عدد الوثائق وقيمتها عند الاكتتاب أو الشراء .
- يتم موافاة العميل بكشف حساب يوضح رصيده في الصندوق بصفة دورية كل ثلاثة شهور .

البند السابع عشر: جماعة حملة الوثائق

أولاً : جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

تتكون من حملة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها. ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في القانون واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال . بالنسبة الى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والاوراق المالية الاخرى ، يتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور بالفقرة الثالثة من المادة (70) ، الفقرتين الاولى والثالثة من المادة (71) من اللائحة ، تحدد الجهة المؤسسة (البنك) ممثل لها لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق التي تملكها الجهة المؤسسة (البنك) مقابل رأس مال الصندوق وفقاً لاحكام المادة (142) .

ثانياً/ باختصاصات جماعة حملة الوثائق: وفقاً لاقتراحات لجنة الإشراف بالنسبة للموضوعات التالية

1. تعديل الشهادة الإستثمارية للصندوق .
2. تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض .
3. الموافقة علي تغيير مدير الإستثمار .
4. إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق .
5. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة .
6. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق .
7. تعديل أحكام إسترداد وثائق الصندوق .
8. الموافقة على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته .
9. تعديل مواعيد إسترداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في الشريعة الإكتتاب أو مذكورة المعلومات بحسب الأحوال .

10. وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة ، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (9,8,7,6,1) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة.

وفي جميع الاحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة الا بعد التصديق عليها من الهيئة .

البند الثامن عشر: الجهة المسؤولة عن تلقي الاكتتاب واسترداد وشراء الوثائق

أولاً: شراء الوثائق (أسبوعي)

- يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة لدى البنك العربي الافريقي الدولي وذلك حتى آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع بحد أقصى الساعة الثانية عشر ظهراً بكافة فروع البنك (فيما عدا شهر رمضان يتم الإعلان عن المواعيد في حينه).
- يتم تجميع طلبات الشراء القائمة في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع.
- يتم تسوية قيمة الوثائق المطلوب شراؤها في أول يوم عمل مصرفي من الأسبوع التالي لتقديم طلب الشراء وبالسعر المعلن في صباح ذلك اليوم وعلى أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق.
- يتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

ثانياً: استرداد الوثائق (أسبوعي)

- يجوز لصاحب الوثيقة (أو الموكل عنه قانوناً) تقديم طلب الاسترداد لبعض أو جميع وثائق الاستثمار المملوكة له يومياً حتى آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع لدى أي فرع من فروع البنك العربي الافريقي الدولي بحد أقصى الساعة الثانية عشر ظهراً (فيما عدا شهر رمضان يتم الإعلان عن المواعيد في حينه).
- يتم تجميع طلبات الاسترداد القائمة في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع.
- ويتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي الأخير من كل أسبوع وفقاً للمعادلة المشار إليها في البند الخاص بالتقييم الدوري بنشرة الاكتتاب.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها خلال يومي عمل مصرفي تالي من يوم الاسترداد الفعلي.
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائداً بالمخالفة لشروط الاصدار.
- يتم اثبات عملية استرداد وثائق الاستثمار بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد أو السداد النسبي :

- يجوز للجنة الإشراف على الصندوق ، بناء على اقتراح مدير الاستثمار ، في الظروف الاستثنائية أن تقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتاً ، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعته أسبابه ومدي ملائمة مده الوقف أو نسبة الإسترداد لحاله الاستثنائية التي تبرره .

حالات وقف عمليات الاسترداد أو السداد النسبي :

- وفقاً لأحكام المادة (159) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ، فانه يجوز وقف عمليات الاسترداد أو السداد النسبي متى طرأت ظروف استثنائية تبرر هذا الموقف وكانت مصلحة الوثائق تتطلب ذلك وذلك بعد ابلاغ الهيئة من قبل مدير الاستثمار بقراره الصادر بالوقف بعد اعتماده من الجهة المؤسسة والحصول على موافقتها

وتعتبر الحالات التالية ظروفًا استثنائية تبرر وقف عمليات الاسترداد أو السداد النسب :-

- 1- تزامن طلبات التخارج من الصندوق وبلوغها حداً يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لطلبات الخروج .
- 2- عجز شركة الإدارة عن تحويل الأوراق المالية المدرجة في حافظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادتها .
- 3- انخفاض قيمة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق نتيجة للهبوط المفاجئ في أسعار هذه الأوراق بما سيؤدي إلى انخفاض قيمة أصول الصندوق بصورة كبيرة .
- 4- حالات القوة القاهرة .

يتم الوقف أو السداد النسبي وتقدير هذه الظروف الاستثنائية أو غيرها تحت إشراف الهيئة بعد الحصول على موافقتها ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التي استلزمته.

شروط الاقتراض لمواجهة طلبات الاسترداد طبقاً للمادة (160) من اللائحة التنفيذية

يحظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية :-

- أن لا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهراً
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض 10 % من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض .

٨ ان يتم بذل عناية الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق .
يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الاشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنةً بتكلفة تسييل اي من استثمارات الصندوق او تكلفة اي فرص تمويلية بديلة اخرى .

البند التاسع عشر: التقييم الدوري لأصول الصندوق

حساب قيمة الوثيقة

تتولى شركة خدمات الادارة حساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقاً للمعادلة التالية مع مراعاة معايير المحاسبة المصرية والضوابط الصادرة بقرار مجلس ادارة الهيئة المنظمة لذلك الشأن :-
(مجموع أصول الصندوق - اجمالي الالتزامات ÷ عدد الوثائق القائمة)
وفيما يلي توضيح تفصيلي لها :-

أ- إجمالي القيم التالية :

- 1- إجمالي النقدية بخزينة الصندوق و الحسابات الجارية و حسابات الودائع بالبنوك .
- 2- إجمالي الإيرادات المستحقة و التي تخص الفترة السابقة علي التقييم و التي لم يتم تحصيلها بعد .
- 3- يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة كالآتي :-
- يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة .
- قيمة أذون الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتي يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب علي أساس سعر الشراء .
- قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقاً لسعر الاقفال الصافي (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكوبون حتي آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون و حتي يوم التقييم . ويتم تسعيرها وفقاً لتبويب هذا الاستثمار حيث تطلب المعايير المحاسبية المصرية التفرقة بين الاستثمار بغرض الاحتفاظ والاستثمار بغرض المتاجرة .
- يضاف إليها قيمة باقي عناصر الأصول مثل المدفوعات المقدمة مخصصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

ب- يخصم من إجمالي القيم السالبة ما يلي :

- 1- إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة علي التقييم و التي لم يتم خصمها بعد .
- 2- حسابات البنوك الدائنة و المخصصات التي يتم تكوينها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- 3- نصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار و البنك العربي الأفريقي الدولي و عمولات السمسرة و حفظ الأوراق المالية و عمولات التسويق و مصروفات النشر و أتعاب مراقب الحسابات و مصروفات التأسيس وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول علي منافع اقتصادية مستقبلية بما لا يجاوز 2% وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .
- 4- مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية الأخرى اللازمة لبدء الصندوق سيتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

ج - الناتج الصافي (ناتج المعادلة) :

يتم قسمة صافي ناتج البندين السابقين علي عدد وثائق الاستثمار القائمة بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنية) للبنك العربي الأفريقي الدولي .

سياسة اهلاك الاصول :

لا يقوم البنك بشراء أصول ذات طبيعة اهلاكية ، ويتم استهلاك المصروفات المدفوعة مقدماً خلال السنة المالية الأولى للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

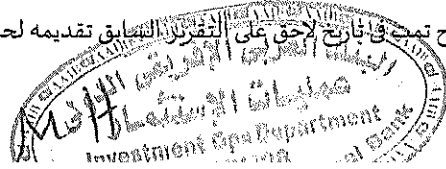
البند العشرون : الافصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لاحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالافصاح الفوري الدوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق وإستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق، وعلى الأخص ما يلي :-

أولاً: تلزم شركة خدمات الإدارة

بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

- 1- صافي قيمة أصول الصندوق.
- 2- عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الإسترشادية (إن وجدت).
- 3- بيان بأى توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق. (إن وجدت)



- 4- عدد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة علي ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:-
- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
 - تاريخ القيد في السجل الآلي.
 - عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
 - بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
 - عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع الجهات متلقيه الاكتتاب في وثائق الصندوق المفتوح.
- 5- تلتزم شركة خدمات الادارة بإعداد القوائم المالية للصندوق على ان تتضمن القوائم المالية النصف سنوية الإفصاح عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى أي من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الاعباء المالية التي تم سدادها لاي من الأطراف ذوى العلاقة وذلك طبقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 87 لسنة 2021 والقرار رقم 130 لسنة 2021.
- وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحرص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييم أصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق.

ثانياً: يلتزم مدير الإستثمار:-

- 1- الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بان يتبع بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق.
- 2- الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.
- 3- الإفصاح عن تعامله والعاملين لديه علي وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم علي هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية لمدير الاستثمار.
- 4- الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية النصف سنوية -المعدة من شركة خدمات الإدارة - عن:
 - استثمارات الصندوق في الصناديق المثيلة المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدره عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار.
 - حجم استثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الادخارية المصرفية بالبنوك ذوى العلاقة.
 - كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.
 - الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.

ثالثاً: يجب على لجنة الاشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- 1- تقارير نصف سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي تعدها شركة خدمات الادارة، والإفصاح عن الاجراءات التي يتخذها مدير الإستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- 2- القوائم المالية (التي أعدتها شركة خدمات الادارة) مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف علي الصندوق ومراقب حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المؤسسة، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف علي الصندوق بملاحظاتهما لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على ان تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية ويشار القوائم المالية النصف سنوية تلتزم لجنة الاشراف بموافاة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية نصف السنوية خلال 45 يوم على الأكثر من نهاية الفترة.
- 3- نشر ملخص وافي للقوائم المالية النصف سنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين مصريتين واسعتي الانتشار إحداها على الأقل باللغة العربية.

رابعاً/ الإفصاح عن اسعار الوثائق

- 1- يلتزم البنك العربي الأفريقي الدولي بصفته كدولة بصفته بطلبات الشراء والاسترداد والإعلان يومياً داخل فروع البنك على أساس إقفال اليوم السابق.
- 2- يلتزم مدير الاستثمار بنشر سعر الوثيقة أسبوعياً في يوم الأحد بأحد الصحف الرسمية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.

خامساً/ الإفصاحات للهيئة :

- يلتزم كل من مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة بموافاه الهيئة ببيان عن حجم الصندوق والمبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وكذلك استثمارات الصندوق طبقاً للمواعيد المحددة من الهيئة .
- تلتزم لجنة الإشراف و أمين الحفظ بموافاه الهيئة ببيانات شهرية كاملة عن استثمارات الصندوق طبقاً للقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية . (المادة 163-9) .
- يكون للهيئة طلب البيانات والمستندات وغيرها من المعلومات اللازمة للتحقق من التزام الصندوق بأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما من أي من الأطراف ذوي العلاقة . (المادة 171) .

البند الحادى والعشرون : أرباح الصندوق والتوزيعات

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية ويتم تصوير قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبية المصرية على أن تتضمن الأرباح على الأخص الإيرادات التالية :-

- 1- التوزيعات المحصلة والمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة .
- 2- العوائد المستحقة (المحصلة وغير المحصلة) وإى عوائد أخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار أموال الصندوق .
- 3- الأرباح الرأسمالية المحققة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار في صناديق أخرى .
- 4- الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية .

ويخصم :

- 1- الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار في صناديق أخرى .
- 2- الخسائر الرأسمالية المحققة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية .
- 3- المصروفات الادارية .
- 4- اتعاب مدير الاستثمار و البنك المؤسس و أي اتعاب أخرى .
- 5- المستحق لمراقب الحسابات و المصروفات الأخرى علي الصندوق .
- 6- مصروفات التأسيس و التي يجب تحميلها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة .
- 7- المخصصات الواجب تكوينها .

توزيع الأرباح :

لا يقوم الصندوق بأى توزيعات من العائد المحقق حيث أن عائد الوثيقة يومى تراكمى .

البند الثانى والعشرون : إنهاء الصندوق والتصفية

طبقاً للمادة (175) من الفصل الثانى من لائحة القانون 95 لسنة 1992 ينقضى الصندوق في الحالات التالية :-
- انتهاء مدته .

- تحقيق الغرض الذي انشئ من أجله ، أو إذا استحال عليه مواصلة تنفيذ غرضه .

- لا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة ، على أن يتم اخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء الصندوق ، ويتم توزيع ناتج تصفية أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة .
- تسري احكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية .

البند الثالث والعشرون : الاعباء المالية

يستحق البنك العربي الأفريقي الدولى اتعاب قدرها 0.5 % سنوياً من صافي اصول الصندوق تجنب وتحسب يومياً وتدفع للبنك في اخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الاتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية .

عمولة الحفظ

يتقاضى أمين الحفظ عمولة حفظ مركزى بواقع 0.1 % سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والحفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات . وتحسب يومياً وتجنب وتدفع في اخر كل شهر للبنك العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات

أ. أتعاب مدير الاستثمار:

يستحق مدير الاستثمار نظير ادارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع 0.5 % سنويا من صافي أصول الصندوق تجنب يوميا وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر على ان يتم اعتماد هذه الاتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية .

أتعاب خدمات الادارة

- تستحق شركة خدمات الادارة نظير تقديمها خدمات ادارة الصندوق بواقع (0.015%) سنويا من صافي أصول الصندوق وتحسب وتجنب وتدفع في آخر كل شهر . على ان يتم اعتماد هذه الاتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية .

- أتعاب مقابل إعداد القوائم المالية للصندوق

تقدر أتعاب شركة خدمات الإدارة ب 10000 جم (عشرة الاف جنيه مصري) سنويا نظير قيامها باعداد القوائم المالية الدورية للصندوق.

مصروفات أخرى تتمثل في:

- أتعاب مراقب الحسابات
تقدر أتعاب مراقب الحسابات ب 70,000 جنيه مصري (سبعون الف جنيه مصري) سنويا.
- المصاريف الادارية بحد أقصى 1 % سنويا من صافي حجم أصول الصندوق.
- أتعاب المستشار القانوني
يتحمل الصندوق أتعاب المستشار القانوني بواقع 10,000 جنيه (عشرة الاف جنيه مصري) سنويا.
- أتعاب المستشار الضريبي
تقدر أتعاب المستشار الضريبي ب 22,000 جنيه مصري (اثنان وعشرون الف جنيه مصري) سنويا.
- أتعاب خدمات مهنية أخرى
يتحمل الصندوق أتعاب خدمات مهنية أخرى بحد أقصى 100,000 جنيه مصري (مائة ألف جنيه مصري) وذلك نظير استشارات مهنية لتمكين الصندوق من الالتزام بالمطلوبات القانونية مثل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة وتفعيل منظومة الفاتورة الإلكترونية وغيرها مما يستجد من متطلبات.
- مكافأة أعضاء لجنة الاشراف بقيمة 2000 جم سنويا لكل عضو تدفع بشكل ربع سنوي.
- المكافأة السنوية لمقرر لجنة الاشراف على الصندوق لتصبح 1000 جم سنويا تدفع بشكل ربع سنوي.
- عمولات السمسرة ومصروفات تداول الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها واي رسوم أو مصروفات أو ضرائب تفرضها الجهات السيادية والرقابية والإدارية.
- يتحمل الصندوق اي رسوم أو مصروفات سيادية أو رقابية أو ضرائب أو ما في حكمهم يتم فرضها على الصندوق وبذلك يبلغ اجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 219.000 جم سنويا بالإضافة إلى نسبة 2.015 % سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة الى العمولة المستحقة لأمن الحفظ واي اعباء مالية أخرى متغيرة تم الإفصاح عنها.

البند الرابع والعشرون: الإقتراض بضمان الوثائق

يجوز لحملة وثائق صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي " جارد " لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي الإقتراض بضمان الوثائق من البنك العربي الإفريقي الدولي وذلك طبقاً لقواعد الإقتراض السارية بالبنك العربي الإفريقي الدولي .

البند الخامس والعشرون: أسماء وعناوين مسئولى الاتصال

- الجهة المؤسسة : البنك العربي الإفريقي الدولي - إدارة صناديق الإستثمار

العنوان: 5- ميدان السراى الكبرى - جاردن سيقى (11516) القاهرة

تليفون : 02/27928752

فاكس : 02/27928753

بريد إلكترونى : melhadidy@aaib.com

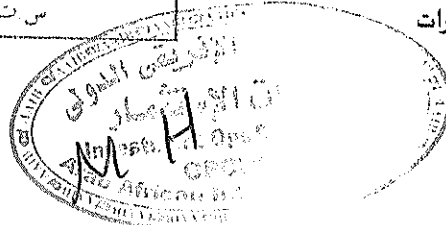
موقع إلكترونى : www.aaib.com

- مسئول الاتصال في شركة العربي الإفريقي لإدارة الإستثمارات

الأستاذ/ محمد مصطفى محمد

الوظيفة / العضو المنتدب - تليفون : 27926825

المقر الرئيسى / شركة العربي الإفريقي لإدارة الإستثمارات



البند السادس والعشرون: اقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

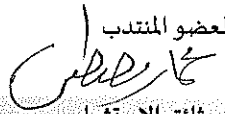
تم اعداد هذه النشرة بمعرفة كل من مدير الاستثمار والجهة المؤسسة وهما ضامنان لصحة ما يرد فيها من بيانات ومعلومات وانها تتفق مع مبادئ واسس الاكتتاب العام الصادرة عن الهيئة وانها لا تخفى اى معلومات عن نشاط الجهة المؤسسة كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الاكتتاب ، الا انه يجب على كل شخص او جهة قبل الاكتتاب قراءة هذه المعلومات حسب اهداف هذا الشخص او الجهة ودراسة العوامل الواردة في هذه الوثيقة قبل اتخاذ قرار الاستثمار ، ويجب على المستثمرين المتوقعين في هذه الاكتتاب القيام بدراسة شاملة للمخاطر التي قد يتعرضون لها من الاستثمار في الوثائق المعروضة .

عن مدير الاستثمار

الاسم : محمد مصطفى محمد

الصفة : العضو المنتدب

التوقيع :



عن البنك العربي الافريقي الدولي

الاسم : محاسن الحديدي

الصفة : مدير ادارة الصناديق

التوقيع :

البند السابع والعشرون: قنوات تسويق وثائق الاستثمار

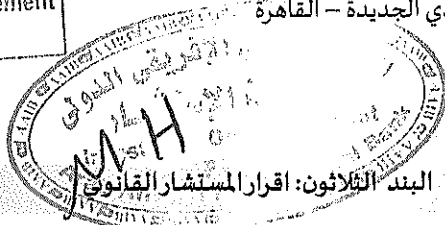
كافة فروع البنك العربي الافريقي الدولي المنتشرة في جمهورية مصر العربية ويجوز للبنك عقد اتفاقيات مع اى من البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزي او اى من الجهات الاخرى واطار الهيئة العامة للرقابة المالية بذلك على ان يكون الهدف من هذه الاتفاقيات تسويق الصندوق لوثائقه مع الالتزام بعدم تحميل الصندوق اى اعباء اضافية بسبب هذه الاتفاقيات .

البند الثامن والعشرون: أحكام عامة

- أ- تخضع بنود هذه النشرة لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية و القرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية .
 - ب- في حالة نشوب اي خلاف فيما بين البنك العربي الإفريقي الدولي ومدير الإستثمار و أي من المكتتبين و المستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.
 - ت- تجدر الإشارة الي ان طبيعة الإستثمار في المجالات المشار لها قد يعرض رأس المال الي بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها و التي من بينها احتمال تغير قيم الإستثمارات المالية من وقت لآخر تبعاً لتقلبات الظروف الاقتصادية و السياسية (المحلية و الدولية) و هي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق ، لذلك يجب علي كل من يريد أن يستثمر أمواله في صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي تقدير احتمال تحقق اي من هذه المخاطر ، و من ثم بناء قراره باستثمار
 - ث- أمواله في الصندوق بناء علي ذلك .
 - ج- و يترتب حتماً علي الإكتتاب في و ثائق إستثمار الصندوق قبول البنود المذكورة اعلاه .
- و البنك ضامن لصحة ما يرد في النشرة من بيانات ومعلومات

البند التاسع والعشرون: اقرار مراقب الحسابات

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في نشرة صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي ذو العائد التراكمي " جارد " وأشهد بانها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و اللائحة التنفيذية له وتعديلاتها وكذا التعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار وقد منح هذا التقرير مني بذلك.



محمّد إبراهيم فتح الله - مكتب المحاسبون المتحدون
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم 18860
سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية 384
العنوان: مبني رقم (11 ج/4) تقسيم الأسلي - المعادي الجديدة - القاهرة
تليفون: 022511100-022516585
فاكس: 0225165685

البند الثلاثون: اقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة اكتتاب صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي " جارد " لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي ونشهد أنها تتماشى مع احكام القانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وكتيبات التعليمات الصادرة من قبل الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار. وقد منحت هذه الشهادة منا بذلك .

المكتب: شركة الشريف للاستشارات والمحاماه

الدكتور / عاطف الشريف

العنوان: 2 أحمد راغب - جاردن سيتي - أمام السفارة البريطانية

الهاتف: 27927056-27927057

هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ووجدت متماشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها برقم (435) بتاريخ 2016/8/25 علماً بأن اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية للنشرة ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع النشر أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة .

